سلوى المؤيد

كاتب يهودي يدافع عن الدين الإسلامي

كان العرب المسلمون يغزون الدول لنشر الدين الإسلامي ولا يعتدون على الناس المسالمين ولا النساء ولا الأطفال أو كبار السن، ولم يقتلعوا الأشجار في طريقهم ولم يدمروا البيئة الخضراء حسب تعاليم القرآن الكريم والنبي محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، بينما الدول الصليبية واسرائيل اعتدوا واغتصبوا النساء وقتلوا الأطفال والنساء وكبار السن وخربوا الدول التي اقتحموها وفرقوا بين المسلمين والمسيحيين واليهود واحتقروا اليهود وأذلوهم حقبات متوالية بينما عاملهم المسلمون أفضل معاملة فكان منهم العلماء والوزراء مثلهم مثل المسلمين في عهد الحضارة العربية.

ولا يوجد في اعتقادي أفضل من شهادة كاتب يهودي يدعى «أوري أفنيري» كتب مقالا تحت عنوان «سيف محمد» عبر من خلاله عن امتنانه للمسلمين الذين حافظوا على اليهودية واليهود طوال 14قرناً إذ حموهم من عسف المسيحين وظلمهم ومجازرهم حيث يعتقد أن من فرض دينه علي غيره هم المسيحيون.

ويدافع عن الإسلام قائلاً:

«أن محمد نبي الإسلام لم يرغم أصحاب الأديان الأخرى والدليل على ذلك ما ذكر في سورة البقرة «257» «لا إكراه في الدين» علينا أن ننظر إلى تعامل الإسلام مع أصحاب الديانات الأخرى .. لقد سيطر المسلمون على اليونان طيلة مئات السنين .. ولم يرغموا أحداً من سكانها على اعتناق الدين الإسلامي».

ويذكر الكاتب اليهودي «أوري أفنييري» أن اليونانيين شغلوا وظائف كبيرة في الحكم العثماني .. وكذلك البلغاريون والصرب والرومانيون والهنجاريون الذين عاشوا فترات طويلة تحت حكم الأتراك ولم يجبرهم أحد على اعتناق الدين الإسلامي .. ويذكر أيضاً أن إسلام الألبان كان بإرادتهم وكذلك البوسونيون لا بالإكراه.

ويقول في عام 1099م احتل الصليبيون القدس وذبحوا سكانها المسلمين واليهود دون تمييز .. وكانت هذه المجازر تحدث باسم يسوع طاهر النفس ..بينما عندما احتل المسلمون القدس بعد 400 سنة ..لم تحدث أي محاولة من المسلمين لفرض الدين الإسلامي على المسيحيين واليهود بعد أن طردوا الصليبيين ....وقام معظم المسيحيون واليهود بالتحول إلى دين الإسلام بإرادتهم الحرة وهؤلاء هم أجداد الفلسطينيين في الوقت الحاضر.

ويواصل الكاتب اليهودي «أوري أفنيري»

"لقد تمتع يهود إسبانيا تحت حكم المسلمين بازدهار ليس له مثيل في حياة اليهود حتى أيامنا الحاضرة .. وبرز منهم شعراء مثل «يهودا هيلفي» والحاخام «موشيه بن ميمون» وكانوا يكتبون باللغة العربية.

كان اليهود في الأندلس المسلمة وزراء وشعراء وعلماء ..عملوا مع المسيحيين على ترجمة كتب الفلسفة والعلوم اليونانية القديمة وكان عصرا ذهبيا بالفعل .. فكيف كان لهذا أن يحدث لو كان النبي محمد قد أمر أتباعه بنشرالدين الإسلامي بقوة السيف .

وذكر الكاتب أن المسيحيين الكاثوليكيين الذين احتلوا الأندلس بعد هزيمةالمسلمين كانوا عكس المسلمين .. فرضوا حكماً دينياً ارهابياً.. إما أن يتحول المسلمون واليهود إلى المسيحية أو الموت والهرب من اسبانيا.. وذكر أن المسلمين في الدول العربية استقبلوا اليهود بترحيب واستوطن يهود الأندلس في المغرب من الغرب إلى العراق في الشرق ..ومن بلغاريا ـ التي كانت حينذاك تحت حكم الأتراك ـ في الشمال حتى السودان في الجنوب ..وتمت معاملة اليهود أحسن معاملة لم يضطهدوا كما فعل بهم الأوربيون المسيحيون وسبب ذلك أن محمد نبي الإسلام منع بشكل واضح ملاحقة أهل الكتاب.. وخصص مكانة خاصة في المجتمع الإسلامي لليهود والمسيحيين.

وينهي الكاتب «أوري وينفري» مقاله قائلاً:

كل يهودي مستقيم يعرف تاريخ شعبه ..لا يمكنه إلا أن يشعر بالعرفان تجاه الإسلام الذي حمى اليهود طوال خمسين جيلاً..في الوقت الذي كان فيه العالم المسيحي يلاحقهم ..وحاول العديد من المرات إجبارهم على تغيير دينهم.

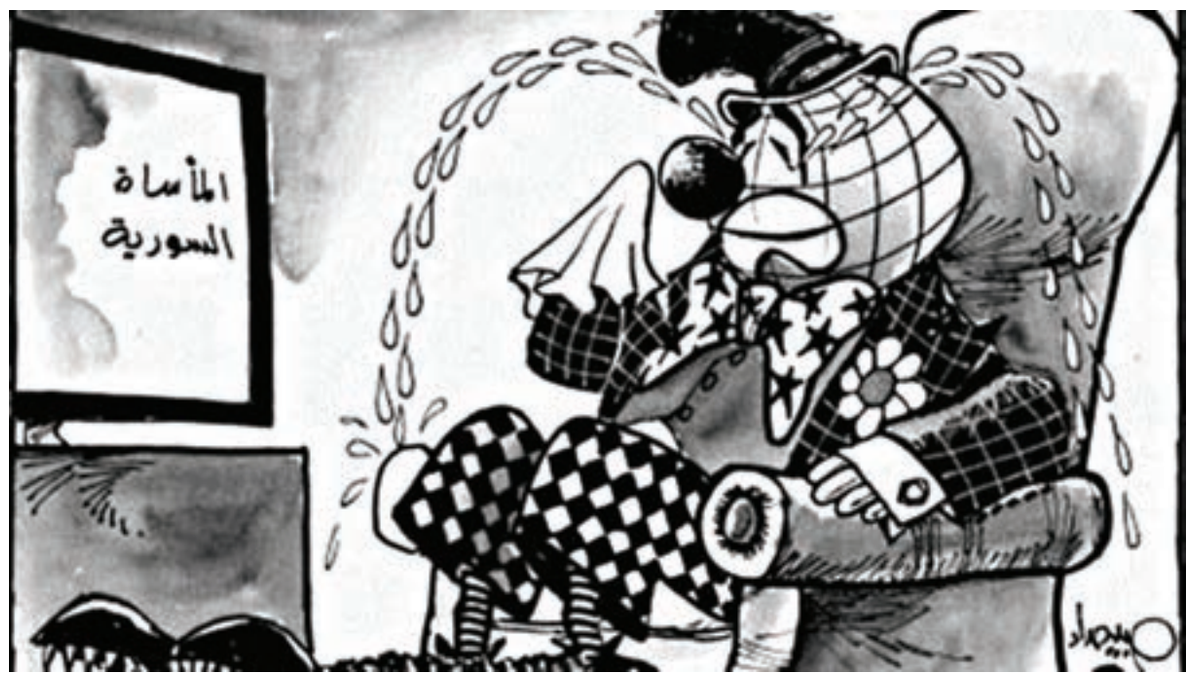

عن موقع العربية.نت

كمال الذيب

مطارحات

مخاطر تآكل الطبقة الوسطى

صمام الأمان الاجتماعي عندما يهتز!

تشكل «الطبقة الوسطى» في أي مجتمع صمام الأمان الاجتماعي – الاقتصادي، وبتضعضع وضعها يتسرب الانخرام للمجتمع، وذلك باعتبارها الطبقة الوسيطة التي تحفظ قدرا من التوازن بين مختلف الطبقات الاجتماعية، خاصة بين الفقراء والاغنياء.

وتفسر أغلب الدراسات المتخصصة في هذا المجال هذا الدور المركزي للطبقة الوسطى بكونها الطبقة التي تحرك الاقتصاد بحكم أن لديها دخلاً، كيفما كان مستواه، وأنها هي التي تحرك عجلة الاقتصاد عبر الإنتاج والاستهلاك معا، كما انها تعتبر بمثابة المحرك الثقافي والايديولوجي للمجتمع، لأنها هي التي تشكل الجسم الأساسي لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والأحزاب، إلا أنها وعندما تتورط تدريجيا في الانشغال اليومي بأزمتها والبحث عن حلول لمعضلاتها الاجتماعية والاقتصادية، يتعطل انخراطها السياسي وانتاجها الثقافي ويرتبك لكونها استنزفت في معارك تعزيز وضعها الاجتماعي – الاقتصادي مخافة من السقوط المدوي، وهو ما يفسح المجال واسعًا للقوى المهمشة التي سريعا ما يمكن جرها الى الفوضى والعنف، خصوصا انه ليس لديها ما تخسره، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى انحسار العقلانية وتراجع الاخلاق في العمل السياسي المنظم.

إن للطبقة الوسطى أدوارا متعددة الأبعاد تتمثل في تحقيق التوازن الاجتماعي وتحريك الاقتصاد وعجلة التنمية، والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية، فقوة الوساطة التي تلعبها ما بين المجتمع والدولة يسمح لها بالتأثير على اتجاهات الرأي العام. وبالتالي، حينما تكون هذه الطبقة في موقع قوة فإن دورها يكون إيجابيًا، بمعنى أن دورها هنا ينعكس إيجابيًا على مستوى استقرار النظام السياسي الاجتماعي والاقتصادي والعكس صحيح، أي حينما تضعف هذه الوساطة فإنه ينعكس على مستوى طبيعة التجانس والتماسك المجتمعي والسياسي بشكل قد يهدد استقرار هذا النظام السياسي، ولذلك فإن تآكل الطبقة الوسطى، وتراجع مكانتها في المجتمع، ينبئ بوقوع خلل في التوازن والاستقرار الاجتماعيين، على اعتبار أن هذه الطبقة هي صمام الأمان والاستقرار، فكلما كبر حجمها تحقق الاستقرار الاجتماعي المنشود والعكس صحيح ، حيث تشير الوقائع إلى أن اغلب البلدان العربية بصدد فقد عمودها الفقري نتيجة انخرام التوازن الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء وازدياد مظاهر البطالة والفقر والتهميش الفاقة في ظل السياسات الاقتصادية نيو ليبرالية. ومن المؤكد أن تراجع مكانة هذه الطبقة له آثار سيئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلى مسيرة التنمية وعلى الاستقرار الاجتماعي للدول، ولكنه في ذات الوقت يطرح عدة إشكالات نظرية منها على وجه الخصوص:

– أولاً: ان البنية الاجتماعية في مجتمع اغلب الناس فيه موظفون لدى الدولة لا يمكن القبول فيه بتحليل تبسيطي يتحدث عن «طبقة وسطى» وكأنها واقع راسخ ومكتمل وواضح، فليست الأمور عندنا منجزة وواضحة، ولذلك فإن ما يطلق عليه عندنا اسم طبقة وسطي يكاد يكون تسمية مجازية، ويمكن القبول بالتسمية بالمعيار الاقتصادي فقط، رغم أن علماء الاجتماع وخبراء الاقتصاد يفضلون الحديث عن «طبقات وسطى»، «بصيغة الجمع»، في حين لاتزال التقارير العربية الرسمية تحدثنا عن توزّع السكّان حسب شرائح الإنفاق، حيث تعتبر الطبقة الوسطى هي الفئة السكانية متوسطة الدخل، مع اختلاف شديد في تحديد هذا المتوسط في أدناه وأقصاه، ولا يخفى لما في هذه «الحسبة» من تبسيط وتعميم واختزال، فعندما تحدد هذه التقارير السقف الأعلى للطبقة الوسطى عند خط إنفاق مقدر بخمسة آلاف دينار للفرد سنويا على سبيل المثال، فهل يعني ذلك أن عائلة مكونة من زوجين يعملان مدرسين مثلا ويبلغ دخلهما السنوي معا حوالي 12 ألف دينار في السنة، تنتمي إلى فئة الأغنياء مثلا؟ الإجابة قطعا لا، مما يؤكد أن هذا التقسيم لا هدف منه سوى التغطية على التفاوت الكبير والمتصاعد في توزيع الثروة.

– ثانياً: ان هذه الطبقة تقف بين أصحاب الثروة وبين أولئك القابعين في قاع الفقر، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية، تتميز هذه الطبقة بالرضا والاستكانة، فهي في الغالب مؤلفة من كبار ومتوسطي موظفي الدولة، والذين ينشدون الاستقرار ويخشون التغيير، وبهذا المعنى تشكل عنصر استقرار، فهي نادرا ما تشارك في المواجهات الاجتماعية التي تخوضها الطبقة العمالية والفئات الاجتماعية الأقل حظا، إلا أنها عندنا –بعكس مفهوم الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية– ليست طبقة حداثية أو ديمقراطية أو ليبرالية بالضرورة، مختلفة بذلك عن الطبقة الوسطى في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية التي شهدتها أوروبا والكثير من الدول التي شرعت في التحول الديمقراطي.

– ثالثاً: في الوقت الذي أنتجت الطبقة الوسطى الأوروبية تقاليد المطالبة بحقوقها وحملت معها حقوق الآخرين ومشاكلهم، فان ما يسمى بالطبقة الوسطي عندنا هي تلك الطبقة التي تتماهى مع الدولة وتعيش في رحاب رعايتها، لان الدولة هي رب العمل، وبالتالي فإن الحديث عن اندثارها –باستثناء الجانب المتعلق بالرواتب والتضخم– ليس نذير خطر مثلما تشير إلى ذلك بعض التقارير، لان هذه الطبقة جزء من مشكلة الدولة والمجتمع، فهي ليست طبقة برجوازية مستقلة عن الدولة، وإنما هي طبقة بيروقراطية تعيش في رحم الدولة، وتسيطر على العديد من مفاصلها، وتعيش عالة على «دولة الرعاية»، ولذلك أصبحت أجندتها الرئيسية في ظل الأوضاع الراهنة هي المحافظة على الأوضاع القائمة التي تجهد في التكيف معها.

هذه الطبقة تقف بين أصحاب الثروة وبين القابعين في قاع الفقر

للرجوع للمقالات السابقة

صلاح الجودر

اليوم الوطني للخليج العربي

الكويت، السعودية، عمان، الإمارات، البحرين، وقطر، أعيادها الوطنية في 25 فبراير، 23 سبتمبر، 18 نوفمبر، 2 ديسمبر، 16 ديسمبر، 18 ديسمبر من كل عام، فهي أعياد وطنية لدول مجلس التعاون الخليجي «خليجنا واحد»، ففي هذه الأيام من كل عام تحتفل دول المجلس بأعيادها الوطنية للتأكيد على استقلالها وهويتها وانتمائها، فهي دول أعلنت إستقلالها مع النصف الثاني من القرن الماضي، وإن كان تكوينها وقيامها قبل ذلك بثلاثة عقود تقريباً.

دول مجلس التعاون الخليجي اكتسبت ثقة واحترام المجتمع الدولي حين توحدت جهودها في ظل ظروف إقليمية صعبة تحت مظلة مجلس تعاوني، وقد استطاع مجلس التعاون خلال سنواته «32» من تحقيق الكثير من الإنجازات والمكاسب على المستوى الداخلي والإقليمي، ورغم التباينات الكبيرة في الملفات الحساسة إلا أن قادة دول المجلس استطاعوا توحيد الرؤى والخروج بتوافقات عززت أمن واستقرار المنطقة، ودفعت عنها آثار الحروب الإقليمية.

لكن المرحلة الحالية تختلف وبشكل كبير عن السابق، وقد تطرق لها قادة دول المجلس في قممهم الأخير والإشارة إلى المخاطر المحدقة بالمنطقة والتي لا يستطيع مجلس تعاون إلى التصدي لها إلا بقيام إتحاد يكون فيه القرار واحداً.

أبرز الدول المؤيدة للمشروع الذي دعا له الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين «الإتحاد الخليجي» هي البحرين وقطر والإمارات والكويت، وإن كان هنا اختلاف في الرؤى والوسائل إلا أن الجميع متفق من حيث المبدأ، فالبحرين أعلنت صراحة على استعدادها الكامل منذ اللحظة «16ديسمبر2013م» للانظمام للاتحاد، وسلطنة عمان لها رؤيتها الخاصة من مسألة الإتحاد ولكنها لا تعارض التعاون معه في حال قيامه.

دول الخليج العربي اليوم تتعرض لمشاريع كبيرة لتغير هويتها، فهي اليوم أمام ثلاث قوى تستهدف أمنها واستقرارها، الولايات المتحدة وإيران وجماعة الإخوان المسلمين، فهذه القوى قد كشفت عن أهدافها بالمنطقة، لذا المرحلة الحالية تدفع بدول مجلس التعاون إلى الإسراع للتحول من التعاون إلى الاتحاد.

دول الخليج العربي حين وافقت على قيام مجلس التعاون الخليجي في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في الرياض كان قرارها ذاتياً، فقد جاءت الموافقة للدخول بالمجلس لدفع الأخطار التي كانت محيطة بالمنطقة، وأبرزها أخطار القوى الإقليمية القوية مثل إيران والعراق، وإن كان بعض الشامتين قد خاضوا في الأمر لمنع دول الخليج من العمل المشترك تحت سقف واحد، فقد شاهد الكثير محاولات التحريض لمنع قيام مجلس التعاون، ولكن للأمانة فإن القيادات السياسية في دول المجلس كانت ولا تزال أكبر من تلك المحاولات، لذا فإن لكل دولة قرارها الذاتي، وهي تقدر الأخطار المحيطة بها وبدول المجلس.

الدول الخليجية التي توافقت بداية الثمانينيات بالقرن الماضي على قيام مجلس تعاون تتشابه نظمها السياسية وعلاقاتها الاجتماعية، ودول الخليج مع قيام المجلس واجهت تحديات كبيرة مع دول الجوار التي اعتبرت قيام مجلس للتعاون بين الدول بأنه موجه لها، خاصة وأن المسمى كان الاتحاد قبل أن يتحول إلى مجلس تعاون. بعض شعوب الدول الخليجية الآن متوجسة من الاتحاد، وهو أمر فطري جبل عليه الفرد، فالإنسان يرنو إلى القديم ويخاف من الجديد، وقد سبقتها في المخاوف شعوب الدول الأوروبية حين تم الإعلان عن الاتحاد الاوربي من قبل قياداتهم، والأمر لدينا في دول مجلس التعاون خلاف ذلك، فشعوب المنطقة مستعجلة لإعلان الاتحاد لما يرونه من مخططات ومؤامرات تستهدف هويتهم، ويحملون حكوماتهم مسؤولية التأخير في إعلان الاتحاد.

لذا يطرح تساؤل كبير، لماذا الدول الاروبية سارعت إلى إعلان الاتحاد الأوروبي رغم معارضة أكبر الدول «بريطانيا»، فقد كان لديها تحفظ على بعض القضايا في الاتحاد، ومع ذلك سارعت الدول الاوربية إلى إعلان الاتحاد، لا شك أن إبعاد شبح الحرب عن الدول الأوروبية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وإفساح المجال لحرية الانتقال، وتعزيز التجارة والاقتصاد وغيرها كانت أسباباً وجيهة لإعلان الاتحاد الأوروبي. مشروع الإتحاد الخليجي في طريقه الصحيح، فقد قطعت دول الخليج شوطاً كبيراً في الشراكة الخليجية، لذا لم يتبق إلا الإعلان عن قيام الاتحاد، وقد قامت الكثير من التجارب الناجحة بالمنطقة والتي يمكن العمل بها كأنموذج ناجح، ويكفي التأمل في تجربة الإمارات العربية المتحدة حين وقف الشيخ زايد آل نهيان مع إخوانه حكام الإمارات للتوقيع على المشروع الرائد «اتحاد الإمارات العربية المتحدة» فكان مشروعاً ناجحاً ذابت تحته الفوارق والسدود وأصبح شعب الإمارات شعباً واحداً. من هنا فإن الاتحاد الخليجي أصبح اليوم ضرورة لضروروة المرحلة التي تشهدها المنطقة، وكما أشار إليها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة حين قال بأن التحديات التي تحيط بدول مجلس التعاون الخليجي «تؤكد أن الاتحاد الخليجي بات ضرورة ملحة وخياراً استراتيجياً لا مناص منه»، لذا فإن شعوب دول الخليج العربي تنتظر اليوم الذي يتم الإعلان فيه عن اليوم الوطني للخليج العربي.

للرجوع للمقالات السابقة

Sh.s.aljowder@gmail.com